|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **مركز البحوث والدراسات**  **الاستراتيجية في الجيش اللبناني** |  | **الجامعة اللبنانية**  **كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية** |

**المؤتمر الاقليمي السادس:**

**الشرق الاوسط في ظل النظام العالمي الجديد،**

**وتداعيات الصراع العالمي على المنطقة**

**المداخلة:**

**اللجوء الفلسطيني والسوري الى لبنان:**

**بين حق العودة وخطر اللاعودة**

**العميد د. كميل حبيب**

**عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية – الجامعة اللبنانية**

**12-15 تموز 2016**

**اللجوء الفلسطيني والسوري الى لبنان**

**بين حق العودة وخطر اللاعودة**

إن كلمة اللاجئ تطلق على كلِّ شخص يوجد، بنتيجة أحداث وقعت، وسببت له خوف له من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد. وهذا اللجوء إذا طالت مدّته سيدفع الدولة المضيفة نحو خيارات قاسية: إما إعادة تهجير من لجأ إليها وإما الرضوخ لضغوط التوطين. والتوطين كلمة عامة تعني اعطاء وطن لمن له وطن آخر يحق له العودة إليه، فيؤدي اسكانه واعطاءه جنسية الدولة المضيفة إلى حرمانه من حق عودته الى وطنه الأم أي خسارته لجنسيته الأصلية.

ولبنان في تاريخه الحديث، وعلى الرغم من صغر مساحته، فإنه تحمّل عبء لجوء سكان البلدان المجاورة له بسبب الحروب التهجيرية التدميرية التي تعرّضت لها، فمن حدودنا الجنوبية جاء الفلسطينيون الذين هجّرهم العدوان الإسرائيلي الذي تجلى باحتلال أراضي فلسطين وجعلها دولة اسرائيل بعد ارتكاب المجازر بحق سكانها الأصليين وتهجير من نجا منهم من القتل.

ومن الشمال والشرق، هرب السوريون من آلة الموت التكفيرية والعبثية التي لم تترك أهل قريةٍ دخلوا فيها إلا وأردتهم قتلى أو عبيد، ومن نجا منهم هاجر إلى البلدان المجاورة وكان للبنان النصيب الأكبر من هذا اللجوء.

وإذ تتشابه مبررات اللجوء السوري والفلسطيني لناحية الهرب من الموت واستحالة العودة قبل تحقق الأمان المطلوب، فإن المخاطر على لبنان من توطين اللاجئين الفلسطينين والسوريين كبيرة، وإن لم نشعر بها اليوم فإنه وبخلال مئة عامٍ قادمة سيصبح التوطين حتمياً ولن تعود مخيمات اللاجئين قادرة على استيعاب قاطنيها، ولسوف نستعرض في هذا البحث مبررات الخوف من توطين اللاجئين والأعداد المرتقبة لهم بخلال مئة عام.

**أولاً: اللجوء الفلسطيني**

بدأ توافد الفلسطينيين إلى لبنان بدءاً من نكبة العام 1948 واحتلال فلسطين من العصابات الصهيونية التي أمعنت قتلاً بالفلسطينيين واستولت على قراهم برضى وقبول الاحتلال البريطاني. في ذاك العام طلبت الهيئة العربية العليا من الحكومة اللبنانية "عدم السماح للفلسطينيين بدخول لبنان... وإعادة من كان قد وصل منهم الى فلسطين" .

لكن الحكومة اللبنانية لم تستجب لهذه الدعوة، بل استقبل رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري اللاجئين في صور مرحّباً بهم: "أدخلوا بلدكم لبنان"؛ وكذلك فعل وزير الخارجية حميد فرنجية  قائلاً:"سنستقبل اللاجئين الفلسطينيين  في لبنان، مهما كان عددهم، ومهما طالت إقامتهم، ولا يمكن أن نحجز عنهم شيئاً، ولا نتسامح بأقل إمتهان يلحقهم وما يصيبنا يصيبهم، وسنقتسم في ما بيننا وبينهم أخر لقمة من الخبز". وقد أحصي في العام 1949 وجود نحو 120 ألف لاجئ فلسطيني في لبنان.

فور استتباب الأمر للعدو الإسرائيلي، بدأت معركة إنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين، وتولَّت الولايات المتحدة الاميركية هذه المهمة، حيث توهَّمت أن الصراع العربي مع اسرائيل سينتهي عند حلِّ مشكة اللاجئين. وظهر هذا الموقف في حوارٍ جرى في بيروت بتاريخ 6 نيسان سنة 1949 ما بين مدير عام وزارة الخارجية والمغتربين فؤاد عمون، والسيد جورج ماجي منسِّق المساعدة الأمريكي لليونان بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين وذلك تنفيذاً للبند الرابع من بيان الرئيس ترومان.

وقد صرَّح ماجي قائلاً:"أن نية الحكومة الأمريكية متجهة بادئ بدء إلى تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة القاضي بوجوب السماح للاجئين بالعودة إلى بلادهم والعمل إلى إنعاش حالتهم الاقتصادية والاجتماعية. غير أنه لا يخفى أن عددا منهم يأبى الرجوع, فلا بد إذا من البحث عن أماكن يستوطنون فيها. فهل بوسع لبنان أن يقبل بهم؟".

وتابع جورج ماجي: "لقد طلبت الحكومة اللبنانية قرضا من المصرف العالمي يقَّدر بخمسة عشر مليون دولار لتحقيق ازدهاره الزراعي. ألا يسهل تنفيذ هذا المشروع قبول عدد من اللاجئين؟".. وسأل ماجي: "هل يمكنك أن توضح لي رأيك عن إمكان سورية والعراق أن يقبلا عدداً من اللاجئين؟". فأجابه فؤاد عمون:" إنك تعرف طبعا أن سورية والعراق تتسعان لأكثر مما فيهما من سكان, ولن أناقشك في ذلك, وإن كان نقل السكان من بلد إلى آخر أمرا عسيرا لا يخلو من الأخطار ولكن للقضية وجهة سياسية لا يمكن التغاضي عنها".

بعد انجاز جورج ماجي مهمته بدأت تتوالى مشاريع توطين الفلسطينيين في البلاد التي هجِّروا إليها، ومن أبرز هذه المشاريع:

* مشروع بعثة التحقيق الاقتصادية لعام 1950: تضمَّن هذا المشروع وسائل معالجة مشكله اللاجئين من خلال إستيعابهم إقتصادياً في البلدان المقيمين فيها.
* بتاريخ 2 كانون الأول 1950 صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار الرقم 393 المتعلق باستمرار مساعدة اللاجئين الفلسطينيين وتأسيس صندوق إعادة الدمج، حيث ذكَّرت المادة الرابعة منه بأن إعادة دمج اللاجئين في حياة الشرق الأدنى الاقتصادية سواء بإعادتهم إلى ديارهم أو بإعادة توطينهم أمر ضروري، لتحقيق أحوال السلام والاستقرار في المنطقة.
* مشروع الرمداني لعام 1952 الرامي إلى توطين اللاجئين الى سوريا، في سهل الرمداني.
* مشروع جونستون، مندوب الرئيس الاميركي آيزنهاور الذي قام بزيارات عدة للمنطقة ما بين 1953- 1955 لإقناع الدول العربية بالتعاون مع اسرائيل في إستثمار مياه نهر الاردن، ودمج اللاجئين بالدول المضيفة.
* مشروع سيناء 1955؛ لتوطين اللاجئين الى غزه، في صحراء سيناء.
* مشروع الوادي الاخضر؛ منطقة زراعية تبرعت بها المملكة الليبية لتوطين الفائض عن عدد اللاجئين الذين يستطيع لبنان إستيعابهم.
* مشروع همرشولد الامين العام للأمم المتحدة، الذي قدم تقريراً للجمعية العمومية في دورتها الرابعة عشرة (1959) يطرح تصوراً لحل مشكلة اللاجئين من خلال دمجهم في نظام تنمية إقتصادية يضم الدول العربية وإسرائيل. هو الاخطر لأنه صادر عن الامين العام للهيئة الدولية الاعلى، الصادر عنها قرار حق العودة رقم 194.

وفي العام 2003 ظهر بالتوازي اقتراحين لتوطين الفلسطينيين، الأول تقدَّم به النائبان الأوروبيان اميلو مننديز دل فاللي وجانيس ساكيلاريو، تحت عنوان السلام والكرامة في الشرق الأوسط، وبموجبه تدعى الدول المعنية الى بذل كل امكاناتها للاعتراف باكتساب الجنسية لمن يقيم فيها من اللاجئين الذين وجدوا فيها ملجأ اذا رغبوا في ذلك، ووضع حد للتمييز حيال اللاجئين الفلسطينيين وهذا ما يسهل اندماجهم. والثاني تقدَّمت به النائبة عن ولاية فلوريدا إليانا روس أمام الكونغرس وينص على أن تتولى وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين مهمة توطينهم.

إن وجود اللاجئين الفلسطنيين هو أحد أسباب استمرار الأزمات العسكرية في الشرق الأوسط، ولهذا فإن السعي لإيجاد الحل النهائي لمسألة اللاجئين هو مطلب اسرائيل ومطلب المجتمع الدولي، وهم يرون أنهم إذا نجحوا بإقناع الدولة المستضيفة للفلسطييين بتوطينهم فهو أمر جيّد بنظرهم، وإذا لم ينجحوا فإنهم يرون بأن الزمن كفيل بحلّ هذه الأزمة من خلال وصول الدولة المستضيفة إلى خيار التوطين كأمرٍ واقع لا مفرّ منه، وذلك لأسبابٍ ديمغرافية بحتة. فلقد أحصي في العام 1950 وجود نحو 127600 لاجئ فلسطيني في لبنان، وبخلال عشر سنوات ارتفع العدد إلى 136561 لاجئ، أي بزيادة نسبتها 1،7 ، وحتى العام 1970 أصبح عدد اللاجئين الفلسطينيين 175985 أي بزيادة نسبتها 1،28 ويبدو أن ارتفاع نسبة الهجرة إلى لبنان بفعل نكسة العام 1967 وما رافقها من تهجير إضافي. وإلى ما قبل الاجتياح الاسرائيلي للبنان بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين 226554 لاجئ محافظاً على زيادة نسبتها 1،28. وحتى انتهاء الحرب الأهلية في لبنان في العام 1990 بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين 302049 أي بزيادة نسبتها 1،33 ويعزا سبب ارتفاع نسبة اللاجئين إلى الاستقرار الأمني الذي رافقه زيادة الولادات وقلة الوفيات نتيجة توقف الحروب.

وبخلال العشرين عاماً السابقة استقرت نسبة الزيادة على 1،15 وهي أقل نسبة زيادة كل عشر سنوات، قررنا اعتمادها لبيان كيف سيصبح عدد اللاجئين الفلسطييين بعد نحو مئة عام.

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنة** | **العدد** | **السنة** | **العدد** | **السنة** | **العدد** |
| 1950 | 127600 | 2020 | 498202 | 2090 | 1328192 |
| 1960 | 136561 | 2030 | 573115 | 2100 | 1527907 |
| 1970 | 275985 | 2040 | 659293 |  |  |
| 1980 | 226554 | 2050 | 758429 |  |  |
| 1990 | 302049 | 2060 | 87272 |  |  |
| 2000 | 376472 | 2070 | 1003663 |  |  |
| 2010 | 433081 | 2080 | 1144581 |  |  |
| النسبة المفترضة لزيادة أعداد الفلسطينيين في لبنان كل 10 سنوات | | | | 1،150367 | |

ومن خلال هذا الجدول نرى أنه في العام 2100 سيصبح عدد اللاجئين الفلسطينيين نحو مليون ونصف مليون لاجئ، فهل ستبقى المخيمات الصغيرة قادرة على استيعابهم أم ستتحوّل إلى مدن؟، وهل سيبقون متجمعين في هذه المخيمات أم سينتقلون للعيش خارجها؟ وهل تملك الدولة اللبنانية مقومات وبنية تحية قادرة على تلبية احتياجاتهم أم ستعاني أزمات لا نعلم مداها؟ هي أسئلة جدّية نطرحها على بساط البحث آملين من جهات القرار في الدولة اللبنانية حملها على محمل الجدّ.

**ثانياً: اللجوء السوري**

لا نشعر كثيراً بمخاطر اللجوء السوري إلى لبنان، لأسبابٍ عديدة أبرزها أن سهولة التنقل بين البلدين دون حاجة إلى تأشيرة دخول، والتواجد الكثيف للعمال السوريين على الأراضي اللبنانية قبل الأحداث في سوريا، قد جعل من تواجد السوريين على الأراضي اللبنانية أقلّ صخباً من الوجود الفلسطيني وإن كان يفوقه خطورة إذ أن الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين غير مقيمين في مخيّمات اللجوء وإنما في المدن والقرى اللبنانية، بل وأصبحوا جزءاً من هذا النسيج. فالتعليم في المدارس الرسمية والطبابة في المستشفيات الحكومية والإقامة ضمن مساكننا،... ولكن بعد أحداث سوريا تدفق السوريون إلى لبنان بعشرات الآلاف دون وجود احصائيات دقيقة حول أعدادهم، وإن كانت بعض التقديرات تحصي أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ سوري.

وبعد ما ترتب عن هذا التواجد من آثار اقتصادية واجتماعية وأمنية وبيئية وحتى ديموغرافية، اضطرت الحكومة اللبنانية إلى مواجهة هذا الملف عبر تشكيل خليّة وزارية لمتابعة مختلف أوجه موضوع "نزوح" السوريين إلى لبنان، واتخذت هذه  اللجنة بعض التوصيات لمواجهة حالة تدفق "النزوح" بالتنسيق مع مختلف الادارات المعنية.وبدعوة من الحكومة الألمانية، التأمت مجموعة الدعم الدولية في 28 تشرين الأوّل 2014 في برلين بحضور رئيس الحكومة اللبناني للتركيز على وضع الرعايا السوريين المتواجدين في لبنان، حيث تعرّض لبنان لضغوط بغية توطينهم (منحهم حقّ التجنس) أو عبر اعتبارهم لاجئين بمفهوم اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين للعام 1951.

مما لا يخفى على أحد، أنّ الرعايا السوريين المتواجدين على الإقليم اللبناني مقسمون إلى ثلاث فئات: فئة المهجرين نتيجة آثار النزاع المسلح، فئة الهاربين بسبب معارضتهم للنظام سياسياً أو عسكرياً، وفئة المهاجرين الاقتصاديين الذين يبحثون عن فرص عمل وعن أرباح تجارية أو عن مستوى عيش أفضل. إلا أنه وبصرف النظر عن مبررات اللجوء السوري في لبنان، فإن النتيجة هي واحدة أن لبنان يتحمل عبء تواجدهم في أرضه، ولقد عدّد د. غازي وزني في جريدة السفير الصادرة في 9 نيسان 2016 الاخطار الناجمة عن النزوح السوري على النحو التالي:

1. تصل خسائر لبنان حتى عام 2016 الى حدود 20 مليار دولار.
2. ارتفاع الكثافة السكانية من 370 شخصاً في كلم2 الى 520 شخصاً وما ترتب على ذلك من ازدياد في نسبة الجريمة على كافة انواعها: قتل، مخدرات، واتجار بالبشر.
3. ارتفاع نسبة البطالة من 11% الى 25% من القوى العاملة.
4. زيادة نسبة الفقراء الى حوالي 160 الف نسمة، من 28% الى 32%.
5. إن منح صفة لاجىء للسوريين النازحين يرتب، كما ذكرنا آنفاً، اعباء انسانية واجتماعية واقتصادية واحترام مبدأ "عدم الابعاد" حتى انتفاء اسباب اللجوء.

كما أن الأستاذ سليم نصّار في مقالةٍ له بعنوان عن احتمال توطين اللاجئين السوريين في لبنان منشورة في جريدة النهار تاريخ 25/5/2016 قد وضع صورة واقعية حول استحالة عودة السوريين إلى بلادهم في القريب العاجل، حيث رأى بأن الأراضي السورية موزعة بين تنظيمات المعارضة والقوات الايرانية والروسية. كما أن نفوذ الميليشيات المقدَّر عددها بمئتي ألف مقاتل، موزعة على 18 تنظيما شيعيا، وأكثر من مئة تنظيم سنّي. ويقدِّر مراقبو الأمم المتحدة أن عملية جمع السلاح في حال توقف القتال، وهُزِمَ "داعش"، يحتاج الى خمس سنوات، والى خمسين ألف مراقب ومجنَّد. أما بالنسبة الى إعادة الإعمار، فإن مشروع تأمين السكن والكهرباء والمياه وبناء المدارس والمستشفيات لأكثر من سبعة ملايين لاجىء في تركيا ولبنان والأردن... هذا المشروع يحتاج الى مدة طويلة بكلفة قدَّرها البنك الدولي بـ 245 مليار دولار. وبقي السؤال الأهم: في حال توقفت الحرب، هل يستطيع كل مواطن سوري العودة الى منطقته... والى منزله؟ تجيب المصادر الاميركية والروسية والايرانية بالنفي، لأن الدول الكبرى عادت لتقتنع بضرورة استمرار الحدود التي رسمها اتفاق سايكس - بيكو. والسبب أن هذه الدول رأت في محو الحدود المعتمدة قبل مئة سنة، ومع بقاء الحدود الخارجية كما رسمها ممثلا بريطانيا وفرنسا، يسمح في الوقت ذاته بتغيير التصاميم الداخلية بحيث يمكن الدولة العراقية أن تصبح ثلاث دول... والدولة الليبية السابقة ثلاث دول.. والدولة اليمنية دولتين... والدولة السورية خمس دول على أقل تقدير. ومن المؤكد أن التنظيم الجديد للدويلات السورية المستحدَثَة ستضيق مجالاتها على استيعاب سبعة ملايين لاجىء. لهذا السبب تفرض المانيا على كل لاجىء سوري أن يتعلم اللغة الألمانية لأن إقامته ستطول... ولأن عودته قد تحاكي عودة اللاجىء الفلسطيني الى فلسطين!

ولهذه الأسباب برزت الدعوات الدولية لتوطين اللاجئين السوريين في لبنان. ولقد أثارت زيارة الأمين العام للأمم المتحدة الى بيروت سجالات سياسية ومخاوف من نوايا لدى المجتمع الدولي ترمي الى توطين 380 الف لاجىء سوري في لبنان. وكانت مجلة Foreign Affairs الاميركية قد دعت في عددها الصادر في تشرين الثاني/ كانون الاول من عام 2015 دول اللجوء الى ادماج النازحين السوريين في الحياة الاقتصادية لهذه الدول. وإذا ما تمّ ذلك، عبر تقديم المساعدات المالية من الدول الغربية، فإن النازحين سوف يساهمون في النمو الاقتصادي لدول اللجوء، كما ولسوف يساهمون في إعادة إعمار سورية بعد انتهاء الحرب. ولكن ماذا لو لم تنته الحرب في وقت قريب؟. هذا يعني ان اقامة السوريين، كما الفلسطينيين من قبلهم، لم تعد مؤقتة بل دائمة، وبأن السوري لم يعد نازحاً بل لاجئاً، ويعود اليه تقرير عودته "الطوعية" "لا" "القسرية".

وقد أحصى معالي الوزير سليم جريصاتي في مقالةٍ نشرها في جريدة النهار تاريخ 24/5/2016 المخاطر الجديّة لتوطين السوريين، وأن هذه المخاطر ثابتة وفقاً لما يأتي:

1. إن المقال الذي نشره رئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم (9 تشرين الاول 2015) يوصي صراحة باستيعاب المهاجرين، بمن فيهم اللاجئون، لنمو اقتصادات الدول المضيفة، ويذكر بالاسم لاجئي الحرب السورية.
2. دعا الامين العام للأمم المتحدة بان كي مون، في 30 آذار 2016، الدول الى الموافقة على إعادة توطين نحو نصف مليون لاجئ سوري خلال السنوات الثلاث المقبلة، وحضّ على تعهد سبل قانونية جديدة واضافية لقبول اللاجئين السوريين مثل إعادة التوطين او القبول لأسباب انسانية او للم شمل الأسر، فضلاً عن اتاحة فرص العمل او الدراسة.
3. وضع بان كي مون تقريراً وزع في 21 نيسان 2016، على ان يقدم الى الجمعية العامة للامم المتحدة في اجتماعها المخصص في 19 ايلول المقبل لموضوع المهاجرين اللاجئين والنازحين حول العالم. يورد كي مون صراحة في الفقرة 86 من تقريره: "يحتاج اللاجئون إلى التمتع بوضع يسمح لهم بإعادة بناء حياتهم والتخطيط لمستقبلهم، وينبغي ان تمنح الدول المضيفة اللاجئين وضعاً قانونياً، وان تدرس اين ومتى وكيف، تتيح لهم الفرصة ليصبحوا مواطنين بالتجنّس"!
4. صرح ستيفان دوجاريك، الناطق باسم الامم المتحدة، بتاريخ 19 أيار 2016، رداً على ما أبداه لبنان الرسمي من سخط على التقرير أعلاه، بأن الفقرة 86 تلك من تقرير الأمين العام للامم المتحدة، إنما تتماهى مع المادة 34 من "الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين".

هكذا ومنذ الأشهر الأولى للتواجد السوري في الأراضي اللبنانية وتطلق الدعوات إلى توطينهم، فماذا سيكون عليه الحال لو تمّت الموافقة على طرح الأمين العام للأمم المتحدة بتوطين 380 ألف سوري في لبنان، إن هذا العدد في العام 2016 ولو اعتمدنا ذات المعيار المعتمد لنسبة تزايد اللاجئين الفلسطينيين (أي 1،15 كل عشر سنوات) في العام 2100 سيكون هناك نحو مليون ومئتي الف سوري مقيمين إقامة دائمة في لبنان، وفق ما هو مبيّن في الجدول الآتي:

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **السنة** | **العدد** | **السنة** | **العدد** |
| 2016 | 380000 | 2076 | 880647 |
| 2026 | 437139 | 2086 | 1013068 |
| 2036 | 502870 | 2096 | 1165400 |
| 2046 | 578486 |  |  |
| 2056 | 665471 |  |  |
| 2066 | 765536 |  |  |
| النسبة المفترضة لزيادة أعداد السوريين في لبنان كل 10 سنوات وفق ذات السبة المعتمدة للفلسطينيين | | | 1،150367 |

وإذا جمعنا أعداد الفلسطينيين والسوريين المقيمين إفادمة دائمة في العام 2100 سيكون بحدود ثلاثة ملايين مقيم بصفة لاجىء أو مواطن لا ندري. فأين اللبناني الأصيل من هذا العدد المضاف من المقيمين وهل يستطيع لبنان استيعاب هذه الأعداد؟

**ثالثاً: الحل بالإصرار على تطبيق مبدأ لا توطين**

إن نسبة اعداد اللاجين في لبنان هي كبيرة ومخيفة ؛ أعداد اللاجئين في لبنان، بل وإن تطوّر هذه الأعداد في المستقبل، ونظراً الى المعادلة الديموغرافية الحساسة التي تحكم البلد وخصوصاً من الناحيتين الطائفية والمذهبية، الامر الذي يؤثر وينعكس على التوازن السياسي والطائفي والوطني. من هنا الأهمية الكبرى التي يوليها لبنان لمسألة رفض التوطين. ويستند لبنان في تمسُّكه برفض التوطين إلى([[1]](#footnote-1)):

* وثيقة الوفاق الوطني التي نصَّت في مبادئها الأساسية على رفض التوطين، وقد حاز هذا الاتفاق يوم إقراره اعترافاً وقبولاً عربياً ودولياً من خلال مباركته وتأييده من جامعة الدول العربية ومجلس الامن الدولي.
* المبادرة العربية للسلام الصادرة في ختام القمة العربية الرابعة عشرة التي عقدت في بيروت في 28 آذار 2002، والتي تطالب في الفقرة "ب" منها "بالتوصل الى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194".
* المبادئ والبروتوكولات والمعاهدات والاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان المدنية والسياسية، ولا سيما منها "الاعلان العالمي لحقوق الانسان" التي تؤكد كلها الحق الانساني والقانوني لكل فرد في العودة الى وطنه وأرضه ودياره.

وبالعودة إلى مقدمة الدستور اللبناني التي تنصّ على ان لبنان عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الامم المتحدة وملتزم مواثيقها والاعلان العالمي لحقوق الانسان وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء، فإن هذه المواثيق لا سيِّما العربية منها- تلزم لبنان برفض التوطين، ومع ذلك ومراعاةً للخصوصية اللبنانية جاء النص على رفض التوطين في الفقرة "ط" التي ادخلت في مقدمة الدستور اللبناني وفقا لوثيقة الوفاق الوطني اللبناني (اتفاق الطائف)·

وإن اللجوء الفلسطيني والسوري الى لبنان قد جعل الكيان اللبناني بمثابة قضية وجودية. هذا يعني ان الاستقرار في لبنان، او اللاستقرار، أضحى مرتبطاً بالقضيتين الفلسطينية والسورية. وما يزيد الأمور تعقيداً هو شغور موقع رئاسة الجمهورية اللبنانية، اذ لا يوجد سلطة تفاوض بشأن اللاجئين على الاراضي اللبنانية. وإنه لمن المؤسف القول بأن اللبنانيين لم يتعلموا من الدروس الماضية عندما أصبح اللجوء الفلسطيني مسألة انقسامية بين اللبنانيين، إذ كانت الشرارة لبدء الحرب العبثية عام 1975 والتي لم ننته من تداعياتها بعد.

فلا أحد يستطيع أن يلزم الدولة اللبنانية بأن تمنح حقوقاً اجتماعية واقتصادية وسياسية (التي بدأ يطالب بها البعض)، إلا بالمفهوم الضيق للحقوق الإنسانية المكرسة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ بل على العكس تترتب على المجتمع الدولي موجبات تجاه لبنان، حيث أنّ الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية والسياسية الناتجة عن هذا التواجد كبيرة ومرهقة ومرشحة للتفاقم. مع الإشارة أنّه لا يوجد أيّ ميثاق دولي يمنع لبنان من أن يضع تشريعات تنظم دخول الأجانب إلى أرضه وحماية حدوده واقتصاده وسوق عمله.

وعلى لبنان الرسمي، أن يضمن حقوقه على مستوى الأمم المتحدة. فالتضامن مع الشعب السوري والشعب الفلسطيني يكون بالعمل لضمان حق العودة الآمنة له ليعيش بكرامة على أرضه. وبالمقابل، إنّ السيادة اللبنانية تقضي حماية حقوق المواطن اللبناني أولاً والتعامل إنسانياً مع كلّ أجنبيّ ضمن احترام الدستور وتغليب المصلحة اللبنانية على أية مصلحة أخرى. وإلا سنصل إلى زمن يكون فيه اللبناني لاجئ في أرضه.

1. ( ) مي عبود أبي عقل ، تحقيق حول مسألة التوطين، جريدة النهار، تاريخ 13 آب 2009. [↑](#footnote-ref-1)